إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/356
للنشر الفوري
21 يوليو 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 11 يوليو 2014 مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.[1]

كانت المملكة العربية السعودية من الاقتصادات الأفضل أداء ضمن مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة، وقد دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند للاستقرار في سوق النفط العالمية. كذلك قدمت المملكة دعما ماليا سخيا للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

وقد حقق الاقتصاد السعودي معدل نمو قوي بلغ 4% في 2013، بفضل قوة نمو القطاع الخاص غير النفطي. وتراجع معدل بطالة المواطنين خلال العام الماضي، لا سيما بين النساء. وتراجع معدل التضخم إلى 2.7% في مايو 2014، مما يرجع في معظمه إلى انخفاض تضخم أسعار المواد الغذائية اتساقا مع الاتجاهات العامة الدولية. كذلك تراجع نمو الائتمان لكنه ظل عند مستويات قوية. ولم يتأثر الاقتصاد بتقلب الأسواق المالية العالمية، ويتمتع الجهاز المصرفي بمستوى جيد من رأس المال والربحية. وأدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه إلى تحقيق فوائض كبيرة في المالية العامة والحساب الخارجي، كما ارتفعت الاحتياطيات الدولية. ومع ذلك، ارتفعت أسعار النفط المحققة لتعادل رصيد المالية العامة نتيجة لقوة نمو الإنفاق العام. واتساقا مع نظام ربط سعر الصرف، ظلت أوضاع السياسة النقدية دون تغيير.

ويُتوقع ارتفاع النمو ليصل إلى 4.6% في 2014. كما يُتوقع أن يظل نمو القطاع الخاص قويا، وألا يشهد إنتاج النفط تغيرا يُذكر عن عام 2013. وسيظل نمو القطاع غير النفطي يلقى دعما من المشروعات الكبيرة في مجال البنية التحتية والإنفاق على الإسكان. ويُتوقع أن يظل التضخم مكبوحا.

ويشكل صغار السن نسبة كبيرة من سكان المملكة، وينالون قسطا متزايدا من التعليم، وسوف تتوافر فرصة هائلة لدعم النمو ومواصلة رفع مستويات المعيشة مع تزايد أعداد من يبلغون سن العمل. وعلى هذه الخلفية، تركز السياسات الحكومية على زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وتلبية الحاجة إلى السكن، وتحسين البنية التحتية للنقل، وتنويع النشاط الاقتصادي.

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

تقييم المجلس التنفيذي[2]

رحب المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوي للمملكة العربية السعودية الذي يرتكز على أساسيات قوية. ولا تزال آفاق النمو إيجابية والمخاطر متوازنة، وترتكز بصفة أساسية على سوق النفط العالمية. وأشاد المديرون بدور المملكة العربية السعودية المؤثر في النظام والمحقق للاستقرار في سوق النفط العالمية، وبمساعداتها المالية السخية للبلدان في المنطقة وخارجها.

وذكر المديرون أن المركز المالي للمملكة العربية السعودية قوي، حيث تسجل واحدا من أدنى نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي وأكبر فوائض في المالية العامة على مستوى العالم. وأعربوا عن رأيهم بوجه عام أن إبطاء وتيرة إنفاق الحكومة، بمرور الوقت، وزيادة الإيرادات غير النفطية سيكون مفيدا في الحفاظ على الاحتياطيات الوقائية على مستوى المالية العامة، مع تحقيق توازن بين إحراز أهداف التنمية الحالية وضمان العدالة بين الأجيال. كذلك حث المديرون الحكومة على وضع الميزانية ضمن إطار مالي متوسط الأجل يرتكز على تقديرات الإيرادات النفطية الهيكلية التي تكمل أولويات الإنفاق في خطة التنمية الوطنية بصورة تامة. ورحبوا بجهود تعزيز كفاءة الإنفاق العام وخطة إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية.

وأكد المديرون أن إجراء تعديل بالزيادة في أسعار الطاقة سيدعم قوة مركز المالية العامة وكفاءة استخدام الطاقة. وينبغي التخطيط والتواصل بصورة جيدة بشأن تصحيح الأسعار، مع ضمان عدم حدوث آثار سلبية على فئات السكان الضعيفة.

واتفق المديرون على أن موقف السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية في الوقت الحاضر ملائم، لكنهم دعوا إلى توخي الحرص في مراقبة ارتفاع أسعار الأسهم والزيادة السريعة في الإقراض العقاري. وأعربوا عن رأيهم بوجود نفع في وضع إطار منهجي للسلامة الاحترازية الكلية يساعد على ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتقنين التنسيق بين الأجهزة التنظيمية، والتمكين بصورة أفضل من استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية على نحو معاكس للاتجاهات الدورية. ورأوا كذلك أن المجال متاح لتنقيح إدارة السيولة. واتفق المديرون على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال ملائما للاقتصاد السعودي.

وذكر المديرون أن الجهاز المصرفي يمتلك مستوى جيد من رأس المال والربحية والسيولة. وحثوا الحكومة على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعميق أسواق رأس المال، بما في ذلك إنشاء منحنى للعائد المعياري، وتشجيع الإشراك المالي. وأيد المديرون العمل الجاري للانتهاء من وضع إطار للبنوك المؤثرة على النظام وتحقيق اتساق إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قانون مكافحة تمويل الإرهاب.

وذكر المديرون أن برامج سوق العمل ساهمت في زيادة فرص التوظيف في القطاع الخاص، لكنهم رأوا أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من الاعتماد على وظائف القطاع العام. وتكتسب مواصلة الجهود لتطوير مهارات العاملين من خلال التعليم والتدريب أهمية في هذا الصدد. ورحب المديرون بالخطوات المتخذة لتوجيه برامج الإسكان الحكومية نحو الأقل ثراء، وحثوا الحكومة على ضمان عدم عرقلة البرنامج لتنمية أسواق العقارات والتمويل العقاري الخاصة. وأيد المديرون مواصلة الجهود لتنويع النشاط الاقتصادي عن طريق تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في البنية التحتية، وتوفير مزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأشاروا إلى أن منح مزيد من الحوافز للشركات من أجل تشجيعها على التصدير وللعاملين السعوديين للمشاركة في القطاع الخاص سيسهم كذلك في تنويع النشاط الاقتصادي.

---

[2] في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى حكومة البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/misc/qualifiersa.pdf .

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2010–2014

	2010	2011	2012	2013	توقعات 2014
الإنتاج والأسعار	(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	7.4	8.6	5.8	4.0	4.6
إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي	0.3	11.0	5.7	1.0–	0.6
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي	9.5	7.9	5.8	5.3	5.6
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	527	670	734	748	779
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)	3.8	3.7	2.9	3.5	2.9
متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية	(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
إيرادات الحكومة المركزية	37.5	44.5	45.3	41.2	40.2
منها: إيرادات نفطية	33.9	41.2	41.6	36.9	35.8
نفقات الحكومة المركزية	34.0	33.4	33.3	35.4	37.6
رصيد المالية العامة (العجز –)	3.6	11.2	12.0	5.8	2.5
الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	54.1–	60.9–	59.5–	59.5–	61.3–
النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)	5.0	13.3	13.9	10.9	11.0
القطاع الخارجي	(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
الصادرات	251.1	364.7	388.4	377.0	377.8
منها: نفط ومنتجات مكررة	215.2	317.6	337.5	323.1	320.3
الواردات	97.4–	120.0–	141.8–	152.7–	163.3–
الحساب الجاري	66.8	158.6	164.8	134.3	120.2
الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	12.7	23.7	22.4	17.9	15.4
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	440.4	535.2	647.6	716.7	768.5
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (يعدد شهور تغطية الواردات من السلع والخدمات)	26.7	29.8	33.9	35.2	35.4
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)[1]	0.2–	3.5–	2.7	2.0	1.4–

المصادر: الحكومة السعودية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] أحدث بيانات 2014 في نهاية إبريل.